



وزارة العدل

الجمهورية اللبنانية



برعاية كريمة من معالي وزير العدل في الجمهورية اللبنانية

البروفيسور إبراهيم نجار

إجتماع إقليمي رفيع المستوى تحضيرًا
لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

بيروت، لبنان

15–16 تشرين الأول/أكتوبر 2009

خلاصات الإجتماع

أ. مقدّمة

برعاية كريمة من وزير العدل في الجمهورية اللبنانية، وفي إطار جهود "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" (ACINET)، عقدت وحدة الدعم الإقليمية إجتماعًا إقليميًا رفيع المستوى في بيروت (لبنان) بتاريخ 15–16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، تحضيرًا للدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف التي ستنعقد في الدوحة (قطر) بتاريخ 9–13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وقد عُقد الإجتماع بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد التي يتولاها مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

شارك في الإجتماع عشرون مسؤول رسمي رفيع المستوى يمثّلون معظم الهيئات المنضمة إلى الشبكة العربية والتي تنتمي إلى بلد عربي طرف في إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى خبراء دوليين وممثلين عن مجلس أوروبا (CoE)، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم

المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

تعرّف المشاركون على النشاطات المختلفة التي قامت بها الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف منذ الدورة الثانية في بالي (أندونيسيا) سنة 2008 وحتى الآن، ومن بينها (أ) النشاطات التحضيرية التي تولّتها الفرق العاملة الحكومية الدولية الثلاث الخاصة بآلية إستعراض التنفيذ، والمساعدة التقنية، وإسترداد الموجودات؛ و(ب) الأدوات المعرفية التي قامت الأمانة تطويرها كالقائمة المرجعية الجديدة للتقييم الذاتي، والمكتبة القانونية الإلكترونية الخاصة بالإتفاقية، و(ج) والمبادرات العالمية التي يجري تطويرها لدعم تنفيذ الإتفاقية مثل مبادرة الوقاية من الفساد، ومبادرة القطاع الخاص، ومبادرة البرلمانيين، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. كما تعرّف المشاركون على أهمّ المواضيع التي ستطرح في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف المزمع عقدها في الدوحة والمخرجات المتوقّعة منها.

وتركّزت العروض والمناقشات بعد ذلك على موضوع "إستعراض التنفيذ" والآلية المقترحة لإتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد مع عرض مستفيض للخبرات والتجارب العالمية في هذا المجال. فتعرّف المشاركون على آليات إستعراض دولية أخرى مثل آلية إستعراض صكوك مجلس أوروبا لمكافحة الفساد المعروفة بـــ "غريكو" (GRECO)، وآلية إستعراض إتفاقية البلدان الأميركية لمكافحة الفساد المعروفة بـــ "ميسيسك" (MESISIC)، وآلية إستعراض إتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) الخاصة بمكافحة رشوة الموظّفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. كما تعرّفوا على تجربة الأردن التي إنخرطت طوعياً في البرنامج التجريبي لاستعراض إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد. وقد تبع ذلك نقاش معمّق بين المشاركين للوقوف على تفاصيل هذه النماذج المختلفة والتجارب ذات الصلة.

ثم قامت الوفود المشاركة بعرض أهمّ الخطوات التي إتخذتها بلدانها لتنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد منذ الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في بالي سنة 2008. وتفاوتت الخطوات بين المصادقة على الإتفاقية وإتخاذ بعض التدابير التشريعية من جهة، وبين تمتين البناء المؤسسي لهيئات ولجان مكافحة الفساد، وتعزيز المعرفة الكمّية والنوعية حول الموضوع المتّصلة بالإتفاقية، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات وطنية متخصّصة وبرامج تدريبية متنوعة، ومدّ جسور التواصل والتعاون مع الجهات غير الحكومية بصفتها شريكة في عملية تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد من جهة أخرى.

إضافة إلى ما تقدّم، ساهم هذا الإجتماع في تمكين الوفود العربية المشاركة من التواصل فيما بينها في إطار لقاءات جانبية والتباحث بشأن التحدّيات المشتركة وحاجات المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد. وقد صب هذا الإجتماع في خدمة الأهداف الإستراتيجية للشبكة العربية والجهود الساعية من أجل تفعيل مشاركة الوفود العربية في مؤتمر الدول الأطراف، مع التأكيد على أهمية متابعة هذه الجهود على المستوى الوطني في الدول العربية من خلال تنظيم مشاورات ونشاطات معرفية متنوّعة تشمل كافة الأطراف المعنية بتنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد في كل دولة.

ب. الخلاصات

سارت أعمال الاجتماع وفق جدول الأعمال المرفق ربطًا. وقد قام المشاركون في ختامه بصياغة وإقرار المجموعة التالية من الخلاصات في ضوء المداخلات المختلفة والمناقشات الغنيّة التي جرت خلال يومي الاجتماع:

1. يرحّب المشاركون بانعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الدوحة (قطر) بتاريخ 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، ويرون أنّ هذه الدورة تشكّل محطة هامة لجهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية والعالم تحتّم أوسع مشاركة ممكنة من الدول العربية، لا سيّما أعضاء الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، باعتبارهم من الجهات المعنية فعلا بتنفيذ الإتفاقية.

2. يشدّد المشاركون على ضرورة تعزيز وتوسيع جهود البلدان العربية التحضيرية تمهيدًا لانعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، كما يشدّدون على أهمية العمل على تقريب وجهات النظر العربية في ما يخصّ بنود جدول أعمالها، مع الإشارة إلى الدور المهمّ الذي تلعبه جامعة الدول العربية في هذا المجال، بالتنسيق مع الجهات الدولية المعنية، مثل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

3. يعتبر المشاركون أن المشاركة العربية الفاعلة في أعمال المنتدى العالمي السادس لمكافحة الفساد وحماية النزاهة في الدوحة (قطر) الذي سينعقد يومي 7-8 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 قبل الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، من شأنها أن تعزّز مساهمة البلدان العربية في الجهود الدولية الساعية من أجل بلورة أسس العمل المستقبلي في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى العالمي.

4. يدعو المشاركون الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف إلى بحث إمكانية تنظيم إجتماع جانبي في الدورات المقبلة يشكّل منتدى دوريًا غير رسمي يجمع الشبكات الإقليمية المختلفة لمكافحة الفساد، بهدف التبادل المعرفي المعمّق حول تجارب أعضائها في تنفيذ إتفاقية الأمم المتَحدة لمكافحة الفساد، وذلك لإضفاء بعد تفاعلي وتبادلي على هامش الفعاليات الرسمية لمؤتمر الدول الأطراف.

5. يتّفق المشاركون على أنّ التوصّل إلى إتفاق حول آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، توازن بين النجاعة والفعالية من جهة وبين إحترام السيادة الوطنية من جهة أخرى، أمر جوهري لإنجاح الإتفاقية وتمكين الدول الأطراف من تنفيذها بشكل صحيح، ويرحبون بالآلية المقترحة، بمكوّناتها المختلفة من تقييم ذاتي، وتبادل فني بين الأقران، وزيارات ميدانية منسّقة مع الدول المستعرَضة، كونها تشكّل صيغة مناسبة يمكن من خلالها للدولة التعرّف بدقّة وموضوعية على حاجاتها والحصول على المساعدة التقنية اللازمة في هذا المجال.

6. يشير المشاركون إلى ضرورة إيلاء المزيد من الإهتمام لدور الأجهزة الرقابية لما لها من تأثير محوري في الوقاية من الفساد وإنفاذ القوانين ذات الصلة، ويدعون الجهات الداعمة والمانحة إلى دعم

الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) في تطوير وتنفيذ برنامج إقليمي لتنمية القدرات الرقابية من خلال الإستفادة من التجارب الإقليمية العربية الناجحة وأفضل الممارسات والخبرات العالمية.

7. يرى المشاركون أنّه لا بد من بذل المزيد من الجهود لتعميم المعرفة الدقيقة لدى المعنيين في البلدان العربية بأحكام إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد ومتطلّبات تنفيذها، بالتوازي مع تشجيع العمل على بناء قواعد معلومات قانونية مقارنة تشمل القوانين ذات الصلة وتسهّل عملية الموائمة التشريعية المطلوبة مع أحكام الإتفاقية.

8. يرحّب المشاركون بالتحديثات التي تم إدخالها على قائمة التقييم الذاتي الخاصة باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، والتي لعبت البلدان العربية دورًا مهمّا في تطويرها من خلال فريق الخبراء الحكوميين للتقييم الذاتي (AGEG) بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (UNODC)، ويدعون الدول العربية إلى إستخدامها لأهميتها في رصد حاجات وأولويات تطبيق الاتفاقية وتحديد اشكال المساعدة التقنية المطلوبة.

9. يدعو المشاركون برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وشركائه لا سيما في مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (UNODC)، لأن يلعبوا دورا أساسيا في دعم متابعة هذه الخلاصات في إطار أعمال الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET).

ختاما، توجّه المشاركون بالشكر العميق والتقدير الكبير للجمهورية اللبنانية، ممثلة بوزارة العدل، على رعايتها لأعمال هذا الإجتماع الإقليمي الهام، وللمنظّمين على الجهود التي بذلوها لإنجاح هذا النشاط المتميّز.

***